الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية الرابعة للبنك عام ٢٠٠٩م

المرفقات: ٠١

قرار الهيئة الشرعية ر قم: (٩١/ج)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الثالث والعشرين بعد الأربعمائة، المنعقد يوم السبت ١٤٣١/٠٤/٢٥هـ الموافق ٢٠١٠/٠٤/١٠م في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطلعت على مسودة "**بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية الرابعة للبنك عام ٢٠٠٩م**" الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولة والمناقشة، وإجراء التعديلات اللازمة قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)

ص.ب P.O. Box 140
الرياض Riyadh 11411
المملكة العربية السعودية KSA
هاتف Phone (+966 1) 479 8888
فاكس Fax (+966 1) 479 8898
www.bankalbilad.com.sa

بنك البلاد
BANK ALBILAD

بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العمومية الرابعة
لبنك البلاد
المنعقدة يوم السبت ١٤٣١/٠٤/٢٥هـ - ٢٠١٠/٠٤/١٠م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد اطلعت الهيئة الشرعية لبنك البلاد على القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد وشركة البلاد الاستثمارية وشركة البلاد العقارية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م الموافق ١٤٣١/٠١/١٤هـ، وعلى تقرير مراجعي الحسابات، كما اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وبعد الدراسة والنظر فإن الهيئة توضح لجمعيتكم الموقرة ما يأتي:

أولاً: الأداء الشرعي:

اجتمعت الهيئة الشرعية لبنك البلاد في العام ٢٠٠٩م ثمانية اجتماعات ناقشت فيها العديد من الموضوعات المتعلقة بأعمال البنك، وقد أظهرت تقارير الرقابة الشرعية التزام البنك في معاملاته - من حيث الجملة- بقرارات الهيئة الشرعية، وقد قامت إدارة الرقابة الشرعية بـ ٥٩ زيارة رقابية بما يعادل ١٧١٢ ساعة عمل، وقد أظهرت تقارير الإدارة وجود بعض الملحوظات الشرعية في أعمال البنك، تم تصحيح معظمها بناءاً على قرارات الهيئة الشرعية وتوجيهاتها والباقي ما زال النظر فيه جارياً، إلا أن هذه الملحوظات لا تؤثر على مسار البنك والتزامه بتوجيهات الهيئة، وتقع مسؤولية التنفيذ على إدارة البنك. وتقع على الهيئة الشرعية مسؤولية إصدار القرارات والرقابة عليها.

ثانياً: الزكاة:

توصلت الهيئة الشرعية بعد دراستها لموضوع الزكاة إلى أن مقدار الزكاة الواجب شرعاً عن العام ٢٠٠٩، هو خمس عشرة هللة عن كل سهم، علماً بأنه لم يتم الربط النهائي من قبل مصلحة الزكاة، والبنك قد خصص في قوائمه المالية ما يعادل ثلاث هللات زكاة عن كل سهم بناءاً على

تقدير المستشار الزكوي، أي أن المتبقي اثنتا عشرة هللة على كل سهم، وللمساهم أن ينتظر حتى يتم الربط النهائي لمصلحة الزكاة.

والهيئة الشرعية تشكر القائمين على البنك لمراعاتهم والتزامهم بقرارات الهيئة وتوجيهاتها وتوصياتها، وتسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لكل خير، وأن يبارك في الجهود، ويجعلنا متعاونين على البر والتقوى.

والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.